مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
ISSN: 2414 – 3383 www.jalhss.com
العدد (4) آذار - مارس 2016

الدور الاقليمي للعراق بعد 9/4/ 2003

د. سلام داود غزيل
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الأنبار
الأنبار - العراق

الخلاصة

ان ما يتمتع به العراق من موقع جيو- ستراتيجي حيوي يمكنه من الظهور بوصفه احد اهم عناصر الاستقرار والتوازن في منطقة تعد من اهم مناطق العالم الاقتصادية والاستراتيجية بل وحتى السياسية، لقد انطلق العراق ومنذ نهايات عقد السبعينيات في رسم سياسته الخارجية من فلسفة قومية واضحة ركزت على اظهار العراق بوصفه المدافع عن مقتضيات الموقف القومي العربي،وجد العراق نفسه في عزلة اقليمية ودولية، مما حدا بصانع القرار السياسي العراقي حث الخطى صوب تحقيق حضورا اقليميا ودوليا، بعد ان وجد نفسه محاطا بالعديد من المشاكل العالقة مع دول جواره الاقليمية سواء ماتعلق منها بالحروب السابقة او المشاكل الحدودية او الديون المترتبة بذمة النظام السابق، فضلا عن الخلافات بين العراق ودول جواره الاقليمية حول مياه نهري دجلة والفرات والتي يشترك فيها العراق مع كل من تركيا وايران وسوريا لذلك سعى العراق افتح افاق ارحب من التعاون الاقليمي البناء مع دول الجوار العراقي العربي، ولم يكن هذا التحرك بعيدا عن تحركات العراق نحو اعادة تطبيع العلاقات العراقية مع القوى الدولية الكبرى واهمها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا.

Regional Role of Iraq after 9.4.2003

Dr. Salam Daowd Kazel
College of Law and Political Science
Al-Anbar University
Al-Anbar - Iraq

ABSTRACT

What enjoyed by Iraq Geo- Strategy site a vital position to emerge as one of the most important elements of stability and balance in the region is one of the most important economic and strategic areas of the world and even political, Iraq has launched since the ends of the seventies in shaping foreign policy of the national philosophy and a clear focus on the show Iraq as a defender of the requirements of the Arab nationalist stance, Iraq found itself in the regional and international isolation, prompting the maker Iraqi political decision urged the pace towards achieving the presence regionally and internationally, after he found himself surrounded by many of the outstanding problems with regional states bordering including previous wars or problems border or debt owed by the former regime, as well as the differences between Iraq and the regional neighborhood around the waters of the Tigris and Euphrates, which Iraq involving with Turkey, Iran and Syria so that Iraq sought open wider horizons of regional constructive cooperation with the Arab neighbors of Iraq, this was not move away from Iraq moves toward restoring Iraqi normalize relations with major world powers and the most important of the United States and France.

المقدمة

من نافلة القول ابتداء الاشارة الى ان ماحدث في العراق ومنذ التاسع من نيسان من عام 2003 اخذ يلقي بظلاله الواضحة على منطقة الشرق الاوسط عموما والخليج العربي خصوصا والعالم اجمع لاعتبارات الواقع النفطي العراقي المتميز، فضلا عن ما يتمتع به العراق من موقع جيو-ستراتيجي حيوي يمكنه من الظهور بوصفه احد اهم عناصر الاستقرار والتوازن في منطقة تعد من اهم مناطق العالم الاقتصادية والاستراتيجية بل وحتى السياسية، وتنبع اهمية هذا البحث من الاهمية المتميزة التي يتمتع بها الدول الاقليمي العراقي في ظل بيئة اقليمية ودولية اكدت فيها الولايات المتحدة رغبتها الكبيرة في الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية في منطقة الخليج العربي، اثر انتهاء مرحلة الحرب الباردة، لضمان استمرار تأمين مصالحها الحيوية في الشرق الاوسط، التي تضمن بالضرورة استمرار هيمنتها الاحادية على النظام الدولي.وتأسيسا على ماتقدم ينطلق هذا البحث للبرهنة على افتراض مؤداه (ان الارادة السياسية العراقية سيكون لها تأثير كبير في توظيف مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها العراق، ليضطلع الاخير بدور اقليمي واعد في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط ، من خلال استثمار الفرص المتاحة في البيئة الاقليمية والدولية، وتوظيف الامكانيات العراقية نحو دور اقليمي فاعل في الشرق الاوسط ليكون اللبنة الاساسية لاستقراره وامنه، استنادا على عمقه الاسلامي اولا والعربي ثانيا والاقليمي ثالثا والدعم الدولي رابعا) وفي ضوء هذا التوجه يطرح البحث العديد من الاسئلة التي فرضت نفسها بقوة على اجندة اولويات الدول الاقليمي ويتمثل اهمها بمايأتي:

- ماهي مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها العراق، والتي تؤهله لدور اقليمي فاعل في الشرق الاوسط؟
- ماهو اثر الوجود الامريكي في العراق على مصداقية الدور الاقليمي العراقي؟ لاسيما وان هناك دولا اقليمية تبدو في احيان كثيرة مناوئة لنظام الهيمنة الامريكية الاحادي؟
- هل يستطيع صانع القرار العراقي رصف وتأمين علاقات اقليمية متوازنة على اساس من المشاركة والتوازن والتكافؤ في المصالح الدولية والاقليمية؟

المبحث الاول: الدور الاقليمي العراقي بين عهدين

يوصف الدور الاقليمي ابتداء بأنه المحصلة النهائية لما تقوم به الوحدات الدولية من افعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، وعليه يمكن القول ان الدور الاقليمي العراقي في الفترة التي سبقت 2003/4/9 يختلف في اهدافه والياته عنه بعد هذا التاريخ، لذا يتناول تعريف ماهية الدور الاقليمي في المطلب الاول من هذا المبحث، لنعرج على ماهية الدور الاقليمي العراقي بين حقبتين زمنيتين متتاليتين، وما ترتب عليهما من متغيرات اذكت الظاهرة السياسية بكثير من الاحداث والحراك السياسي الذي كان له ابعاده المحلية والاقليمية والدولية في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم الدور الاقليمي

لما كانت الظواهر السياسية والاجتماعية تفيد نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة تختلف بدورها من حيث الزمان والمكان[1]، وبما يجعل منها ظواهر مركبة تتسم بالتعقيد وتعدد الابعاد، فأن من الضروري التقديم لمفهوم الدور الاقليمي للتعرف على معاني مفرداته تجنبا للخلط بين المفاهيم، وعليه فان مصطلح (الدور) يستخدم لغويا بدلالة الحركة في محيط او بيئة معينة[2]، فيما يعرفه قاموس ويبستر على انه الجزء الذي يؤديه الشخص في وقت

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، الطبعة الثانية، ص39.

(2) غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا... دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 1999، ص2-8؛ وللمزيد ينظر ايضا:

K.Holisti, National Role Conception in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarter, 1979, P.233-234.

محدد[1]، اما اجتماعيا فأن الدول يفيد مجموع طرق الحركة في مجتمع ما[2]، وهناك من يراه بأنه (السلوك المتوقع من شاغل او لاعب المركز الاجتماعي) [3].

ولما كان دور الدولة وضمن اطار النظام الدولي يفيد (ادراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي وسعيهم لتحديد الالتزامات والاحكام المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي ان تقوم بها في النظام الدولي) [4]، فأن مفهومه في العلاقات الدولية يفيد تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ، وللوظيفة التي يمكن ان تؤديها دولته وتوقعاته لحجم التغير المتوقع في النظام الدولي والاقليمي بسبب قيامها بهذه الوظيفة[5]، او انه المحصلة النهائية لما تقوم به الوحدة الدولية من افعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بهدف تحقيق اهداف سياستها الخارجية[6]، وعليه فأن لكل وحدة دولية دورا تؤديه في النسق الدولي وبشكل مستمر يعد من اهم علامات سياستها الخارجية[7].

حدود الادراك الى ارض الواقع ليمارس بفعالية وبشكل ملموس[8]. لذا فان لكل وحدة دولية موقعا معينا في النظام النظام الدولي ومكانة محددة في النسق الدولي العام وبما يحدد سلوكها تجاه الوحدات الاخرى، وعلى اساس الترتيب التدريجي لها طبقا لمجموعة من المؤشرات والمتغيرات، اهمها حدود الامكانات والقدرات المادية وغير المادية وتأسيسا على ما تقدم فان الادوار الدولية ليست ثابتة بل مائعة ومتحركة، تبعا لحدوث تغيرات في توقعات الادوار الاخرى في نظام الادوار، فضلا عن اعادة التحديد والتقييم للدور نفسه[9]، وعليه فأن الدور نفسه يمتلك اوجه متعددة، وان هذه الاوجه ذات طبيعة واهداف مختلفة قد تؤدي الى ظهور ما يعرف بصراع الادوار، وبما يؤدي الى تعرض الفاعل الدولي الى مواقف متناقضة وغير مستقرة[10].

ولما كانت الادوار الدولية تصنف الى ادوار دولية واقليمية، فان الدور الاقليمي للدول يختلف باختلاف النظام الاقليمي وخصائصه اولا، اي توزيع مفردات القوة داخل النظام الاقليمي، ووجود قوة اقليمية واحدة او اكثر مناوئة او منافسة لها متساوية معها في القوة ثانيا، والمصالح العالمية في النظام رابعا، وخصائص الوضع الاستراتيجي للمنظومة الاقليمية خامسا، ودرجة الاستقرار والتماسك في بنية النظام الاقليمي سادسا، ونوعية القيادة الاقليمية سابعا، وطبيعة المصالح والاهداف الاقليمية ثامنا[11]، وفي ضوء هذه العوامل يمكن تحديد دور الدولة فيما اذا كان اقليميا ام دوليا، تابعا او مستقلا[12].

---

(1) New Wasters Dictionary And The Crurusr, U.S.A, Lexicon Puplications, 1993, P.862.

(2) صادق اسود، علم الاجتماع السياسي... اسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990، ص123.

(3) احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات 1999، الطبعة الاولى، ص289.

(4) F.Charles.Herman and others: New Direction and the Stady of foreign policy, Allen, Unwin, Zew Zeulad, 1987, P.279-285.

(5) حسنين توفيق ابراهيم، مصر في النظام الاقليمي بعد قمة عمان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، 1989، ص174.

(6) زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس 1994، ص68-69.

(7) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الاولى، 1998، ص48.

(8) محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص315.

(9) هاينز يولار، فن السلوك السياسي، ترجمة نخبة من الاساتذة الجامعيين، بيروت، دار الافاق الجديدة، 1965، ص44-45.

(10) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص121-122.

(11) محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية ...دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص54.

(12) هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص39.

المطلب الثاني: الدور الاقليمي العراقي بين عهدين

لاشك ان الدور الاقليمي العراقي في الفترة التي سبقت 2003/4/9 يختلف في اهدافه وآلياته ومقوماته عنه بعد هذا التاريخ لاختلاف الاهداف الاقليمية التي سعى العراق الى تحقيقها في المرحلتين[1]، وكما يأتي:

اولا: الدور الاقليمي العراقي 1978-2003

لقد انطلق العراق ومنذ نهايات عقد السبعينيات في رسم سياسته الخارجية من فلسفة قومية واضحة ركزت على اظهار العراق بوصفه المدافع عن مقتضيات الموقف القومي العربي[2]، حيث كان يتعامل مع متغيرات المواقف الاقليمية والدولية انطلاقا من معطيات قومية بالدرجة الاولى، لا معطيات وطنية، فمع نهاية عقد الستينيات وتولي حزب البعث العربي مقاليد الامور في العراق، انصرف الاخير لخدمة القضايا العربية والقومية وعلى حساب نظيراتها الوطنية العراقية[3]، ليكون اطارا للتعاون العربي السياسي والاقتصادي مع الجمهورية العربية السورية، املا في رصف دور عربي مشترك يطرح نفسه بوصفه البديل عن الدور المصري الذي كان فاعلا في القضايا العربية، وقد جاءت ظروف تراجع الدور القومي المصري وعزلة مصر عن عمقها العربي والقومي، بسبب ابرامها وفي عهد الرئيس المصري انور السادات اتفاقيات السلام (كامب-ديفيد) مع اسرائيل، بوصفها الفرصة السانحة لقيام العراق بدور قومي واضح المعالم، لتؤكد قمة بغداد عام 1978 اصرار العراق على ذلك[4]، على انه سرعان ماانتهى التعاون العراقي –السوري بظروف غامضة اثر ظهور الرئيس العراقي السابق السابق على شاشات التلفزة واتهامه لرفاقه في الحزب بالانشقاق والعمالة لصالح سوريا، وبما رتب قطيعة بين العراق وسوريا استمرت لاكثر من عشرين عاما رتبت انعكاسات سلبية مباشرة على الدول الاقليمي العراقي، لاسيما وان العلاقات العراقية- المصرية، وبالرغم من اعتماد العراق على مصر في تغطية جانب مهم من احتياجاته من الاسلحة المصرية خلال سنوات الحرب مع ايران كانت مشوبة بالتوتر والخلاف ايضا، ولم يتغير موقف العراق من الرئيس السادات حتى مقتله[5].

وفي عام 1980 دخل العراق الحرب مع ايران وهو في اشد حالات الاندفاع لبلورة دوره الريادي العربي والاقليمي، في اطار وضع دولي متوازن افضى الى تطوير العراق لعلاقاته مع مختلف القوى الدولية انذاك كالاتحاد السوفيتي السابق، وعموم دول اوربا، اضافة الى الولايات المتحدة[6]، كما استثمر العراق ظروف ومتغيرات منطقة الخليج العربي انذاك، اذ وجدت دول الخليج العربي في المبادئ التي اعلن عنها النظام السياسي الفتي في ايران خطرا يهدد المنطقة برمتها، لتساعد البيئة العربية العراق على اداء ادوار ريادية في المحيط العربي و الاقليمي انذاك بدعم امريكي اساسا، وبما اظهر العراق بوصفه قوة اقليمية-عربية واعدة تهتم بدعم وتأييد القضايا العربية في ظل رؤية فلسفية قومية تقوم على تناقض الاسس الفلسفية الدينية للثورة الاسلامية الايرانية مع الاسس الفلسفية للحركة القومية العربية[7]، لاسيما ماتعلق منها بمبدأ تصدير الثورة الاسلامية الذي

---

(1) Iran- Iraq Relations After Saddam, The Washington Quarterly, Autumn, 2003, P.22-25.

(2) هاني الياس خضر الحديثي، العراق ومحيطه العربي... العراق كموازن اقليمي، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد6، 1999، ص60.

(3) مؤيد الونداوي، العلاقات العراقية-العربية 1921-2003 شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aliraqnews./com/modules/xfsection/article.php.articleid.

(4) خضر عباس عطوان، العراق-رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية22/3/2006Http://www.Al-Forat.com.

(5) مؤيد الونداوي، العلاقات العراقية-العربية 1921-2003 شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aliraqnews./com/modules/xfsection/article.php.articleid.

(6) بيير بيلو، بغداد- طهران... لعبة الاثنين الكبار، ترجمة سوسن حسين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد85، 1986، ص266-267.

(7) منعم صاحي العمار، ايران وقابلية التكون من جديد، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 17، 2001، ص24-25.

اعلنته ايران اثر نجاح ثورتها[1]، كما يملك العراق قوة عسكرية متقدمة وفقا للمعايير الكيفية والكمية السائدة في المنطقة[2]، الامر الذي كانت له انعكاسات ايجابية على الدور الاقليمي العراقي انذاك، وقد جاءت هذه التحركات العراقية في ظروف كانت فيه البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق تعيش مرحلة مضطربة متموجة مفتوحة على اكثر من احتمال، اذ تجددت الحرب مع ايران، وتفاقمت تداعيات الصراع بين سوريا واسرائيل، والاكثر منه ان البيئة العالمية قد شهدت تحولات كبيرة، حيث تقلص الدور السوفيتي، وبما دفع الولايات المتحدة الى بناء وترصين قوة اقليمية تستطيع ان تواجه به ايران، التي بدت وقتذاك من اهم الاخطار على المصالح الغربية والامريكية في منطقة الخليج العربي، كما ان بامكان هذه القوة المحتملة منع التدخل السوفيتي في منطقة الخليج العربي[3]، وبما رتب تقدم الدور الاقليمي العراقي بشكل متسارع، بعد ان استطاع العراق الحصول على دعم واسناد معظم القوى الدولية في حربه مع ايران وحيد قسم اخر منها[4].

بدأت تلقي بثقلها الكبير على صانع القرار العراقي اثر انتهاء الحرب العراقية-الايرانية، وقد جاءت اكثرها من دول الخليج العربي بمطالبتها بالديون المستحقة من العراق، مضافة الى الخسائر الهائلة المترتبة على الحرب العراقية-الايرانية، والتي تجاوزت الـ1000 مليار دولار لكل من العراق وايران، ناهيك عن الخسارة التنموية لكل منهما والمقدرة بنحو 25 عام[5]،وبما رتب تدهور العلاقات العراقية-العربية بشكل متسارع، لاسيما بعد دخول القوات العراقية الى الكويت في الثاني من اب 1990، لتسارع مصر الى تأييد الحشد الدولي لشن الحرب على العراق وكذلك غالبية الدول العربية، بما فيها العربية السعودية التي اسهمت في تمويل حرب الخليج الثانية 1991، لاخراج القوات العراقية من الكويت، وبما رتب عزلة العراق عن عمقه العربي حتى عام 2003، لاسيما وان الدول العربية كانت من اكثر الدول التزاما بمقررات الامم المتحدة والقاضي بفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية الذكية، مما اثر سلبا على مضمون وابعاد الدول الاقليمي العراقي لتلك الفترة عنه بعد هذا التاريخ، وقد ادت الحرب التي شنت ضد العراق في السابع عشر من كانون الثاني 1991، الى حدوث اوسع عملية تدمير لبنية العراق التحتية[6]، وبما ابقى العراق اضعف من حيث الامكانات على مواجهة اي حالة تدخل دولي محتمل من قبل قوى كبرى او اقليمية، الا في حدود دفاعية-ضيقة، ودون مستوى المبادرة والقدرة على الفعل الخارجي[7]، وعلى ان الارادات العالمية والاقليمية والعربية انتهت الى توافق حول جدوى بقاء العراق موحدا، وعلى اهمية وجوده الاقليمي والعربي، ليصبح العراق مكبلا بديون والتزامات مالية تتجاوز الـ (350) مليار دولار عليه سدادها بالاضافة الى تزايد الضغوط السياسية على حركته الخارجية[8].

ثانيا: الدور الاقليمي العراقي بعد 2003

لاشك ان الدور الاقليمي العراقي بعد التاسع من نيسان من عام 2003 يختلف في آلياته وادواته عنه بعد هذا التاريخ، لاعتبارات تغير نظام الحكم فيه، وتغير طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط والخليج

---

(1) ابو القاسم قاسم زاده دولة خاتمي، مستقبل العلاقات الايرانية-العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد257، تموز 2000، ص183؛ للمزيد ينظر ايضا محمد مهدي الاصفي، دروس من الثورة الاسلامية في ايران، قم مؤسسة النشر الاسلامي، 2002، ص147.

(2) خضر عباس عطوان، العراق، رؤية مستقبلية... المصدر السابق، شبكة المعلومات الدولية Http://www.Al-Forat.com.22/3/2006

(3) خضر عباس عطوان، العراق، رؤية مستقبلية... المصدر السابق، شبكة المعلومات الدولية Http://www.Al-Forat.com.22/3/2006

(4) المصدر نفسه.

(5) زهير الجزائري، المستبد: صناعة قائد، صناعة شعب، بغداد- بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006، ص185؛ وللمزيد ينظر ايضا محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1992، ص142-143.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) خضر عباس عطوان، العراق، رؤية مستقبلية... المصدر السابق، شبكة المعلومات الدولية Http://www.Al-Forat.com.22/3/2006

العربي، لاسيما وان الصراع الدائر في العراق ومنذ احتلاله قبل ست سنوات يتخذ شكل مصفوفة من عدة مستويات محلية واقليمية ودولية[1]، على الرغم من ان العراق شكل وعبر مراحل تاريخية طويلة مركز توازن اقليمي ودولي.

فبعد التاسع من نيسان من عام 2009 وجد العراق نفسه في عزلة اقليمية ودولية، مما حدا بصانع القرار السياسي العراقي حث الخطى صوب تحقيق حضورا اقليميا ودوليا، بعد ان وجد نفسه محاطا بالعديد من المشاكل العالقة مع دول جواره الاقليمية سواء ماتعلق منها بالحروب السابقة او المشاكل الحدودية او الديون المترتبة بذمة النظام السابق، فضلا عن الخلافات بين العراق ودول جواره الاقليمية حول مياه نهري دجلة والفرات والتي يشترك فيها العراق مع كل من تركيا وايران وسوريا[2]، على ان كل تلك الخلافات لم تمنع العراق من استثمار الكثير من التناقضات في النظام الاقليمي الشرقي-اوسطي، وبما مكنه من بناء علاقاته مع دول جواره الجغرافي بعد التاسع من نيسان من عام 2009، ليتم تتويجها بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالي للعربية السعودية على رأس وفد رفيع المستوى في تموز من عام 2006، حول اهم القضايا السياسية المشتركة ومجالات الطاقة والتجارة والكهرباء[3]، فضلا عن الزيارات المكوكية التي قامت بها الحكومة العراقية الى جمهورية مصر العربية من جهة، وتركيا من جهة اخرى لتتوج بالاتفاقية العراقية-التركية، علاوة على زيارة وفد رفيع المستوى من الحكومة العراقية الى ايران، ولعلى في زيارة وزير الخارجية الايراني للعراق في الثاني عشر من شباط 2009 لتفعيل العلاقات العراقية-الايرانية في الميادين التجارية والاقتصادية والاستثمارية، خير دليل على المساعي العراقية الحثيثة لتفعيل الدور الاقليمي العراقي[4]. كما تم تتويج هذه المساعي العراقية للتهيئة لقيام العراق بدور اقليمي واعد بزيارة رئيس الوزراء الاردني للعراق ثم زيارة الرئيس الايراني احمدي نجاد ورئيس مصلحة تشخيص النظام الايراني هاشمي رفسنجاني له ايضا، تلتها زيارة وفد رئيس الوزراء السوري الى العراق، واستعداد الكثير من الدول العربية لفتح سفاراتها وممثلين لمصالحها في العراق، واقدام دولة الامارات العربية المتحدة على الغاء جميع ديونها على العراق، كما تم تسمية سفير الجمهورية المصرية بتاريخ السابع عشر من ايار 2009[5]، وبما فتح افاق ارحب من التعاون الاقليمي البناء مع دول الجوار العراقي العربي، ولم يكن هذا التحرك بعيدا عن تحركات العراق نحو اعادة تطبيع العلاقات العراقية مع القوى الدولية الكبرى واهمها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، حيث تم ابرام اتفاقية الاطار الاستراتيجي العراقية- الامريكية، والتي تضمنت العديد من الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية والعلمية، كما تم ابرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق وفرنسا، الا انه ماتزال هناك الكثير من العقبات امام اعادة تطبيع العلاقات العراقية الاقليمية والدولية[6].

المبحث الثاني: مقومات القوة والقدرة للدور الاقليمي العراقي

لقد شهدت البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق بعد عام 2003 تغيرات عميقة جاءت بوصفها انعكاسا لحدثين اساسيين تمثل اولهما بالمتغيرات الدولية، فيما تمثل الثاني بالمتغير العراقي، وبالشكل الذي اسهم في اعادة تشكيل البيئة الاقليمية والدولية المحيطة بالعراق، ومقومات القوة المادية والمجتمعية والخارجية العراقية، مما اثر في طبيعة وابعاد الدور الاقليمي العراقي، وعليه فأن هناك عددا من مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها العراق، وهي تضم مجموعتين من المقومات وكما يأتي:

المطلب الاول: المقومات المادية

---

(1) خالد المعيني، تداعيات احتلال العراق على دول الجوار، شبكة المعلومات الدولية:
Http://www.Aliazeera.Net/Nr/Exeres/1584094f-9019-4507-AF80-601BB84D84FE.htm.

(2) عبد المنعم بليع، الارض والماء في الوطن العربي، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1999، ص41.

(3) اسراء علاء الدين نوري، العلاقات العراقية-السعودية بين الصراع والتعاون، بغداد، جامعة النهرين، مركز مركز الدراسات القانونية والسياسية، مجلة شؤون عراقية، العدد الثالث، تشرين الثاني 2007، ص29.

(4) شبكة المعلومات الدولية: www.BbeArabic.com

(5) شبكة المعلومات الدولية: www.BbeArabic.com.us17/6/2009

(6) شبكة المعلومات الدولية: www.BbeArabic.com

وهي تشمل على كل من المقوم الجغرافي اولا والمقوم الاقتصادي-التقني ثانيا والمقوم الاستراتيجي-العسكري ثالثا وكما يأتي:

اولا: المقوم الاقتصادي- التقني

لما كان الاقتصاد يعد الشرط الاهم لمنح الدول مكانة القوى العظمى[1]، وبوصفه المعيار الحقيقي لمقومات القوى والقدرة التي تمتلكها[2]، فأن العراق يعد من الدول التي تمتلك كميات وافرة من الموارد الطبيعية بوصفها من اهم مفردات القدرة الاقتصادية، واهمها البترول وبما يتجاوز الـ (112) مليار برميل منه تكون اكثر من (11%) من اجمال الاحتياطي العالمي من البترول، وبما جعل منه يحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث حجم احتياطات البترول العالمية[3]، اذ يؤكد الخبراء الغربيون انه لن تتجاوز في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بهذا الخصوص الامكانات العراقية من البترول سوى العربية السعودية، بل انها ستتجاوز القدرة الايرانية، مما يجعل العراق اهم القوى الدولية في العالم المعاصر من حيث كميات البترول المؤكدة لديه وبصفة خاصة في الامد البعيد[4]، فمن اصل حقوقه النفطية الاربعة والسبعين المكتشفة والقيمة، لم يستغل منها خمسة عشر حقلا فقط، كما كما ان لديه حقولا اخرى تمتلك مخزونا نفطيا هائلا[5]، تتوزع على اثنتي عشرة محافظة عراقية ويتمثل اهمها بحقل مجنون، ونهر عمر، الحلفايا، غرب القرنة، الرطاوي، شرق بغداد، والناصرية[6]، علاوة على الابار المكتشفة حديثا في كردستان العراق[7]، وابار الغاز الطبيعي في غربي العراق[8]، كل تلك الحقوق تمكنه من ان ان يتحكم او ان يؤثر تأثيرا فاعلا في كل من منظمة الاوبك من جانب ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول من جانب اخر، بحيث يمكن القول ان السياسة العراقية النفطية قادرة على ان تنتزع من العربية السعودية وظيفتها القيادية في كلا المنظمتين، او على الاقل ان تضعف تلك القدرة بالمشاركة اولا، ويستطيع ايضا ان ينشئ انواعا من الصناعات البترو-كيمائية يمكن ان تجد لها اسواقا واسعة في دول عالم الجنوب ثانيا، اذا اعتمد على سياسة بترولية ناجحة[9].

وبالاضافة الى ماسبق فان اهم مايميز الاقتصاد العراقي انه اقتصاد مختلط، حيث تكمل المصادر البترولية مصادر اخرى غير بترولية، اذ يعتبر العراق من الدول المتقدمة التي تملك احتياطات كبيرة من الموارد المعدنية واهمها الكبريت الخام والفوسفات، علاوة على وفرة اراضيه الصالحة للزراعة[10]، كما ان العراق يحتل موقع

---

(1) احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الامريكي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 170، ابريل 1993، ص35.

(2) ميشال البير، تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد، الرأسمالية تناطح الرأسمالية، تعريب بديع يوسف وجورج سعد، بيروت، دار الحمراء، 1996، ص124.

(3) سيف الدين الحديثي، القطاع الخاص، ومستقبل الاقتصاد العراقي في همام الشماع واخرون، محررا، في رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد الثالث، الصنوبر للطباعة والنشر، 2007، الطبعة الثالثة، ص142-143.

(4) حامد ربيع، العراق ولعبة الامم، حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الاعوام القادمة، محررا في رياض عزيز هادي، في منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد، 1987، ص33.

(5) عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، محررا في عصام الجلبي واخرون، في مستقبل العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص127.

(6) المصدر نفسه، ص78.

(7) شبكة المعلومات الدولية: www.BbeArabic.com

(8) كما يؤكد بعض الخبراء ان غربي العراق يملك اكثر من مئة مليار برميل من البترول الا انها غير مؤكدة حتى الان، للمزيد ينظر حسن لطيف الزبيدي، النفط والسياسة النفطية في العراق، رؤية مستقبلية، بغداد، مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد الثالث، الصنوبر للطباعة والنشر، 2007، ص71.

(9) حامد ربيع، العراق ولعبة الامم، المصدر السابق،ص34.

(10) سيف الدين الحديثي، القطاع الخاص، المصدر السابق، ص143.

الصدارة في العالم من حيث عدد المواقع الاثرية التي يمتلكها[1]، علاوة على امتلاكه اهم العتبات الدينية المقدسة للمذهبين الجعفري والسني في العالم العربي والاسلامي[2]، بالاضافة الى العديد من المراكز الدينية المهمة الاخرى[3]، واهم المناطق السياحية في شمال العراق مما يجعل منه قبلة للسياح القادمين من كل ارجاء العالم، علاوة على ذلك فانه يمتلك ما يزيد على (27) مليون نسمة يتسمون بتنوع التقسيمات والفئات العمرية والمهارات والكفاءات، ينتشرون على مساحة تزيد على حوالي (437065) كليومترا مربعا[4]، فضلا عن امتلاكه صناعة برمجية مازالت في بداياتها الاولى[5]، الامر الذي يفيد امتلاك العراق اهم مقومات القوة والقدرة الاقتصادية التي بامكانها ابقائه ماثلا في مدرك القوى الاقتصادية الاهم في العالم.

على انه لابد من القول من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على ايرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط في تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة، وبما جعله مرهونا بالتقلب المستمر في اسعار النفط وبالتالي ايرادات الحكومة اولا، فضلا عن ذلك فأن هذا الاقتصاد يتسم بالسياسة الاقتصادية المركزية ثانيا، مضافا اليه عدم توافر مناخ محلي مؤاتي لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعراق ثالثا، فضلا عن توجيه المدخرات المالية الحكومية نحو الانفاق الحكومي الدفاعي –العسكري قبل التاسع من نيسان 2003، وانخفاض عوائد تصدير النفط بسبب انخفاض الانتاج النفطي خامسا بسبب تواتر العمليات الارهابية التي طالت المنشأة النفطية بعد ذلك التاريخ، وبما جعل النشاط الاقتصادي في العراق مرهونا بالفعاليات الحكومية التي لم تستطع ان ترتقي بمستوى النشاط الاقتصادي الى مسويات الدول المتقدمة او حتى مستويات القوى الاقتصادية الناشئة منها، مما انعكس على التوازن الاقتصادي الذي لم يتحقق طول السنوات الماضية في معظم المجالات[6]، الا ان كل هذه المعوقات الاقتصادية التي طفت الى السطح بعد سقوط النظام السياسي العراقي السابق في نيسان 2003 ولمرة واحدة وتواتر الحديث عن التضخم، الديون، انهيار البنى التحتية، الفساد المالي والاداري وغيرها من العقبات الكؤود امام الاقتصاد العراقي، يجب ان لاترسم صورة قائمة له، حيث صار لزاما على الحكومات

---

(1) اذ انه يمتلك مائتا الف من الموقع الاثرية، اكتشفت منها اثنتى عشر الف فقط. للمزيد ينظر طارق الشيخ، العراق يحشد الدعم داخل مجلس الامن لاستعادة اثاره المسروقة، شبكة المعلومات الدولية:-www/Al-Rava.Org.htm1.31/4/2009.

(2) حيث تعد السياحة الدينية العمود الفقري للسياحة في العراق الى جانب اشكال السياحة الاخرى، اذ يضم العراق اهم العتبات المقدسة للمذهب الجعفري في كل من كربلاء والنجف وبغداد وسامراء ومراقد ابرز علماء وفقهاء اهل السنة والمتمثلة في مرقد الامام ابي حنيفة النعمان وهو مؤسس احد المذاهب الفقهية الاسلامية الاربعة وله الكثير من المؤيدين والاتباع، لاسيما في جمهورية مصر العربية والمغرب العربي، وجامع الشيخ عبد القادر الكيلاني والشيخ احمد الرفاعي حيث يعد الاول احد شيوخ الطريقة الصوفية في العالم الاسلامي وله الكثير من الاتباع في تركيا واندونوسيا وغيرها، فيما يمثل الثاني احد شيوخ الطريقة الرفاعية.

(3) فكما هو متعارف عليه لدى ذوي الاختصاص ان العراق يعد بلد ابراهيم الخليل (ع) الذي هو ابو الانبياء والرسل عليهم السلام اجمعين، والذين تورد الروايات ان عددهم يتجاوز الاربعة وعشرين الفا، كما يضم ثرى العراق مرقد النبي عزير (ع) في محافظة ميسان جنوبي العراق، ومرقد النبي يونس (ع) في محافظة نينوى شمال العراق والمقامات الكثيرة للخضر (ع) واهم الكنائس المسيحية في العالم واقدمها ومعبد المندي لطائفة الصائبة المندائيين...الخ. للمزيد ينظر عباس الزيدي، التاريخ المستباح، قراءة جديدة لتاريخ ارض العراق تستجلي الكثير من الحقائق، النجف الاشراف، مطبعة اوفسيت مواهب 2008، الطبعة الثانية، ص23-24.

(4) وليام بولك، لكي نفهم العراق، المصدر السابق، ص48.

(5) اذ ان العراق كان في مقدمة الاقطار العربية التي بادرت بانشاء مركز قومي للحاسبات مع بداية عقد السبعينيات واستحداث اقسام علوم الحاسبات في الجامعات العراقية مع بداية العقد الذي تلاه، واستحداث اقسام هندسة الحاسبات والبرمجيات مع بداية القرن الاخير من القرن العشرين، اضافة الى جهود القطاع الصناعي على الرغم من محدودية نشاطه، للمزيد ينظر: داخل حسن جربو، دور المعرفة في التنمية الاقتصادية في همام الشماع واخرون، محررا، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد3، الطبعة الثالثة، 2007، ص75.

(6) هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق، في في همام الشماع واخرون، محررا، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد3، الطبعة الثالثة، الصنوبر للطباعة والنشر، 2007، ص87-88.

العراقية ان تضع الحلول لكل هذه المشاكل مع ماتواجهه من تدهور امني وعدم استقرار وضعف الجهاز الاداري الحكومي وهذا يتطلي العديد من السنوات والاجراءات المضنية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

ثانيا: المقوم الاستراتيجي- العسكري

لما كان يراد بهذا المقوم مجموع الموارد العسكرية المتاحة للدولة والجاهزة للاستخدام، بالاضافة الى القدرات العسكرية الكامنة لها، والتي يمكن ترجمتها الى قدرات عسكرية فاعلة من خلال التعبئة، وعبر الادوات الاقتصادية والاعلامية[1]، فان العراق بهذا المعنى ومنذ صدور قرار الحاكم المدني في العراق بول بريمر سيئ الصيت، والقاضي بحل الجيش العراقي، اصبح لايمتلك مؤسسة عسكرية فاعلة قادرة على الدفاع عن العراق، اذا ما اختارت الولايات المتحدة الامريكية الانسحاب النهائي من الاراضي العراقي بحلول عام 2012 بموجب الاتفاقية العراقية-الامريكية عام 2008، لاسيما وان اغلب صفقات الاسلحة الموردة للعراق قد اقتصرت على الاسلحة الخفيفة والمتوسطة، دون التركيز على الحصول على منظومات الدفاع الجوي، وطائرات عسكرية متطورة حتى الان، وقد ترافقت هذه الصفقات مع الصعوبات التي عانى وتعاني منها المؤسسة العسكرية العراقية يبدو اقلها تعدد الولاءات لافراد الجيش العراقي ، تبعا لتعدد المرجعيات السياسية، وافتقار الجيش العراقي الحديث الى الخبرة العسكرية والتدريب وفق احدث الاسلحة المتطورة تقنيا، فضلا عما يعانيه افراد الجيش العراقي من نسبة عالية من الامية تجاوزت الـ15% وانعدام القدرة والكفاءة بنسبة 24% والكثير من الصعوبات الصحية[2]، على ان هذا لاينفي قدرة العراق على امتلاك مؤسسة عسكرية رصينة تضعها القوى الاقليمية والدولية في الحسبان، وان العراق يملك قدرات ديموغرافية واحدة مقارنة بدول الجوار الخليجية متمثلة بعدد الشباب المتعلم، فضلا عن امتلاك العراق العديد من القيادات العسكرية التي تتحلى بالخبرة الاكاديمية العسكرية المعروفة، والقادرة على ترصين وتدعيم قدرات الجيش العراقي الحالي، والمكون من اربع عشرة فرقة، لكل منها اربع الوية بقوام (40000) الف رجل مسلح، اغلبهم من افراد القوات المسلحة للجيش العراقي السابق و(173) دبابة قتال رئيسة والعديد من المدرعات والمدفعية متوسطة المدى وناقلات الجنود[3].

المطلب الثاني: المقومات المعنوية

وهي تشمل على كل من المقوم الديموغرافي-المجتمعي، ومقوم النظام السياسي العراقي ، ومقوم الارادة العراقية وكما يأتي:

اولا: المقوم الديموغرافي - المجتمعي

يمكننا القول، ان العراق وحتى بدايات العهد الملكي كان يتكون من مجتمعات متمايزة، متكونة من شرائح اجتماعية تختلف فيما بينها على قاعدة الاختلاف في تشكيلها الطبقي ووظائفها التاريخية[4]، ولعل موقع العراق الجغرافي كان له الاثر الاكبر في التأثير على التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي، حيث وقع الشعب العراقي بين نظامين متناقضين من القيم الاجتماعية، قيم البداوة من الصحراء المجاورة للعراق، وقيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضاري القديم[5]، اذ ان الفكرة السائدة، هي ان المجتمع العراقي يتكون من العرب والاكراد والتركمان والاشوريين والكلدان، في حين كشفت الدراسات الاجتماعية الحديثة ان العراق يتكون من حوالي

---

(1) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والطباعة، 2000، ص108.

(2) جيفري وايت، الجيش العراقي الجديد...المشاكل والتوقعات، عهد الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.شبكة المعلومات الدولية:www.Al0sharq.Al-Araby.com

(3) مؤسسة ويكيبديا الحرة، شبكة المعلومات الدوليةwww.wiceebidva.net

(4) حنا بطاطو، العراق... الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، الكتاب الاول 1990، ص54؛ وينظر ايضا:Secret Intelligence Report.No:24of27 November 1924, para 732 refers

(5) بلقيس محمد جواد وغسان حسين سالم، الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد... دراسة ميدانية، بغداد، المركز العراقي للدراسات والبحوث المستقبلية، مجلة حوار الفكر، المجلد الثامن، السنة الرابعة، كانون الاول 2008، ص38.

(64) جماعة اثنية ودينية، وبما يعادل (25%) من اجمالي عدد السكان[1]، لذا فأن العراقيين لم يكونوا شعبا متجانسا او جماعة سياسية واحدة، لانه يضم العديد من المكونات العرقية، اذ انه ينقسم انقسامات عديدة، اثنية ودينية ومذهبية، كما يمكن تقسيمه الى مجتمع حضري ومجتمع ريفي[2].

يضاف الى ماتقدم ان العراق لم يعرف ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 فكرة وانموذج الحكم الثابت، اذ كان تاريخه حافلا بالانقلابات الحادة والتي جعلت منه ميدانا رحبا لمختلف التجارب الراديكالية[3]، حيث واجه مؤسسي الدولة العراقية الحديثة ومنذ عام 1921 ازمة هوية حقيقية[4]، الامر الذي ادى الى نحر انتاج ثقافة كلية معبرة عن المجتمع العراقي بكافة ثقافاته الفرعية، خاصة وان المدارس السياسية العراقية القومية والماركسية والاسلامية غذت الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة الوطنية الشاملة[5]. مما حال دون نجاح الدولة العراقية الحديثة ومع بدايات تأسيسها في بناء روح المواطنة والشعور بالهوية الواحدة[6]، وقد ترافق ذلك مع نتائج الصراعات السياسية التي شهدها العراق مع سقوط النظام الملكي فيه، والانقلابات المتتالية فيه، ثم استئثار حزب البعث بالسلطة طوال خمسة وثلاثون عاما، واقصاء المعارضة العراقية بكافة انتماءاتها.

ثم ادخل الاحتلال الامريكي للعراق بعد 2003/4/9 المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات السياسية والاجتماعية، حيث اسفر عن انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع العراقي مما ادى الى تخلخل بنية اسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات[7]، وبما جعل من العراق ساحة مفتوحة لكل انواع الصدامات المسلحة، وكل ذلك ترافق مع ضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعلمية، ووجود خلافات حول تشكيل العراق الجديد وشكل الدولة فيدرالية ام مركزية...الخ[8]. على ان هذا لم يلغي من جهة اخرى تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية او جغرافية متناغمة[9]، حتى امكن القول ان المجتمع العراقي مجتمع مركب تتحكم فيه مجموعة من الهويات الاسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية، التي لو اتحدت لشكلت مجتمع قوي موحد، ولو تقاطعت انتجت مجتمع واهن هش ومقسم، واسست للحالة الطائفية والعرقية المقيتة.

ثانيا: مقوم النظام السياسي العراقي

وقد مثلت المدة الزمنية الممتدة من 1958-1968 فترة عد استقرار سياسي وصراع بين الاحزاب العراقية انذاك، وصلت الى حد التصفية الجسدية والمجابهات المسلحة، وبما كرس ظاهرة العنف الدموي في العراق المعاصر[10]، مما ابقى العراق محكوما ومنذ اكثر من خمسة عقود بظروف استثنائية ومحاكم خاصة ودساتير

---

(1) المصدر نفسه، ص36.

(2) وكان سابقا ينقسم الى بدو وزراع وحضر اذ ان نسبة البدو كانت تكون 35% من اجمالي سكان العراق في القرن التاسع عشر، ثم تراجعت الى 4% عام 1957، ثم الى 1% في ثمانينات القرن الماضي، وعلى الرغم من هذا التراجع، الا ان النموذج القبلي/البدوي اثر بشكل عميق على سكان الريف، وعلى سكان المدن الصغيرة والمتوسطة في مناطق غرب وجنوب العراق من حيث كل من التنظيم الاجتماعي اولا وطرق التفكير ثانيا . للمزيد ينظر بلقيس محمد جواد وغسان حسين سالم، الثقافة السياسية، المصدر السابق، ص37.

(3) بلقيس محمد جواد وغسان حسين سالم، الثقافة السياسية، المصدر السابق، ص40.

(4) حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة، بناء الدولة العراقية الممكنات والمحددات، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد34، حزيران 2007، ص153.

(5) بلقيس محمد جواد وغسان حسين سالم، الثقافة السياسية، المصدر السابق، ص44.

(6) حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة، المصدر السابق، ص153.

(7) فاضل الربيعي، نتائج وتداعيات الاحتلال في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد303، السنة27، 2004، ص111.

(8) منعم خميس مخلف، الشكل المستقبلي للنظام السياسي في العراق، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، مجلة المستقبل، العدد الاول، 2005، ص38-39.

(9) سليم مطر، جدل الهويات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مؤسسة فرهنكى سماء، الطبعة الاولى، 2003، ص250-300.

(10) هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق... السرية والعلنية، بيروت، دار رياض الريس للكتب، 2001، الطبعة الاولى، ص20.

مؤقتة لم تصدر عن اي هيأة تشريعية منتخبة من الشعب، وان جميعها جعلت السلطة التنفيذية في منزلة تمكنها من التفوق على السلطات الاخرى[1]، كما ان نجاح حزب البعث في الوصول الى سدة الحكم في العراق عام 1968 جعل العراق عمليا في اطار نظام الحزب الواحد، وكل ماحفلت به مدة ذلك النظام هو الاعلان عن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العام 1973، والحديث عن مشروع لدستور عراقي يتكون من (79) مادة، ليبقى هذا المشروع وحتى دخول القوات الاجنبية الى العراقي عام 2003 دستورا مؤقتا[2]، بل وصلت الامور في العراق الى حد التصفية الجسدية للمعارضين لحكم البعث، وبما ادى الى فرار العديد من المعارضين السياسيين الى خارج العراق وتكوينهم جبهات واحزاب سياسية معارضة خارج العراق وخلاية سرية تعمل داخل العراق[3]، تسنمت ادارة دفة الامور في البلاد بعد سقوط النظام السابق على ايدي القوات الامريكية في التاسع من من نيسان 2003[4].

وقد كانت الديمقراطية وحقوق الانسان اهم القضايا الرئيسية المطروحة على اجندة الولايات المتحدة لما بعد مرحلة الحرب الباردة[5]، لتدخل القوات الامريكية بمعية القوات متعددة القوات الى العراق استنادا على هذه الدعاوى في التاسع من نيسان 2003 اولا[6]، ثم ليصار فيما بعد الى تشكيل مجلس الحكم العراقي ليتسنم ادارة البلاد[7]،وبعد الكثير من المداولات والخلافات السياسية والحوارات بين القوى السياسية العراقية وسلطات الاحتلال الامريكية، اقامت سلطة التحالف المؤقتة مجلس الحكم الانتقالي في يوم الثالث عشر من تموز 2003[8]، 2003[8]، ثم تم تأسيس المجلس الوطني العراقي المؤقت ليباشر اعماله في الاول من ايلول 2004 ليصار الى تأليف لجنة تتصدى لوضع مسودة النظام الداخلي له، ويشار الى ان صميم اعماله مراقبة الجهاز التنفيذي وليس محاسبته[9]، ثم تم الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية قصيرة الامد تهيئ لانتخابات عام 2005، وبعد مرور تسعة تسعة اشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، تم اجراء اولى الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في الثلاثين من كانون الثاني 2005[10]، وبذلك انتهت المرحلة الانتقالية وبدأت المرحلة الدستورية بحكومة وحدة وطنية[11].

---

(1) عبد الحسين شعبان الدستور والمجتمع المدني، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث، العدد الاول، 2005، ص36.

(2) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي العراقي مابعد 2003، الطبيعة، التوجهات، التحديات، بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008، ص57.

(3) فالح عبد الجبار، عراق مابعد الحرب... سباق من اجل الاستقرار واعادة البناء والشرعية، الولايات المتحدة الامريكية ، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص رقم 120، مايو/ايار 2004، ص121.

(4) بتول هليل الموسوي، التعددية الحزبية وافاقها المستقبلية، بغداد، مركز بحوث الوطن العربي، مجلة العرب والمستقبل، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، 2005، ص126 ومابعدها.

(5) عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الدسمقراطي في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع والعشرين، تشرين الاول 2004، ص112-113.

(6) فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق... مابين الرؤية الامريكية والرؤية الوطنية، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008، ص81-84.

(7) فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي، المصدر السابق، ص80.

(8) المصدر نفسه، ص64.

(9) اذ يحمل هذا المجلس الصفة الاستشارية والتعاون مع الحكومة لتنفيذ برنامجها باسرع وقت، فضلا عن المساهمة في تحسين عمل الوزارات والمؤسسات الحكومي، وتسريع خطة الاعمار، وقد اعطي المجلس صلاحيات استدعاء الوزراء وله حق الاقالة، اذا تطلب الامر ذلك ووضع الميزانية العمومية للدولة للمزيد ينظر محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي العراقي مابعد 2003، المصدر السابق، ص65.

(10) فراس كوركيس، الخيار الديمقراطي، ص91.

(11) وقد تضمن البرنامج السياسي للحكومة للاربع سنوات المقبلة (34) نقطة تمثل اهمها بالتأكيد على ضرورة تشكيل الحكومة الوطنية على اساس مبدأ المشاركة وتمثيل المكونات العراقية اعتمادا على اساس الاستحقاق الانتخابي ومقتضيات المصلحة الوطنية، فضلا عن السير قدما في سياسة الحوار الوطني وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية، ونبذ العنف وادانة منهج التكفير بشكل واضح وصريح والارهاب بكل اشكاله، علاوة على العمل على صيانة سيادة العراق وتعزيز استقلاله ووحدته والتمهيد لترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون واتباع الاصول الادارية والمؤسساتية وفق مبدأ المواطنة وعد الوزارات ومؤسسات الدولة هوية

ومن جانب اخر فانه بعد تحول النظام السياسي في العراق من نظام شمولي مركزي يعتمد الفكر القومي والعلماني منهجا الى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تزايد عدد الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تمارس العمل الحزبي، فضلا عن تزايد عدد الكتل والكيانات السياسية المسجلة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث بلغ عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات حتى نهاية عام 2005 (467) اشترك منها اكثر من (300) كيان سياسي في انتخابات الخامس عشر من تشرين الاول 2005، حتى امكن القول ان الاحزاب السياسية العراقية اصبحت تمثل احد اوجه الديمقراطية المطبقة في العراق بعد التاسع من نيسان 2003[1]، لتسود ظاهرة التنافس الحزبي الساحة السياسية العراقية بعد اكثر من 35 عاما من سيادة نظام الحزب الواحد، الا ان هذه الاحزاب قد دخلت في تناحر حزبي وسياسي وحتى شخصي للوصول الى السلطة بدلا من الاتجاه نحو تقديم الخدمات للمواطنين العراقيين، مما اضعف بالضرورة ثقة الناخبين بهذه الاحزاب، التي تورط بعضها بقضايا فساد وارهاب، مما يضعف في المستقبل القريب المشاركة السياسية الجماهيرية في صنع المستقبل العراقي ودخول العراق في مرحلة تعدد الاحزاب السياسية وبما يهدد مستقبل النظام السياسي العراقي ككل[2].

ثالثا: مقوم الارادة العراقية

ان سلوك اي وحدة دولية بتداء من بيئتها المحلية او الاقليمية او الدولية لايعتمد على امتلاكها مقومات القوة والقدرة المادية او المعنوية فحسب، بل يعتمد على العلاقة الوثيقة بين امتلاكها تلك المقومات والارادة السياسية القادرة على توظيف وترجمة هذه المقومات الى فعل هادف وملموس وبما يحقق لها اهدافها الداخلية والخارجية، وهذه الارادة تنبع من ثلاثة مصادر اساسية تتمثل بكل من طبيعة الثقافة القومية السياسية السائدة في الدولة اولا، واستقلال قرارها السياسي الداخلي والخارجي ثانيا، وتوافر القدرة على التأثير المستقل ثالثا[3]، وفي ضوء ذلك ما فأن الارادة العراقية تتمثل بوجود رغبة ملحة وايمان عميق لدى النخب السياسية العراقية، بالدور الذي يفترض ان يقوم به العراق على الصعيد الاقليمي او الدولي، وطبيعة الاهداف التي يتوخى تحقيقها، وماهية المقومات التي يستند عليها دور الدولة فيما اذا كان اقليميا ام دوليا، قادرة على بلورة منتظم سياسي بشقيه التشريعي والتنفيذي يحظى بالشرعية اولا من خلال انتخابات حرة نزيهة وبعيدة عن الاملاءات الخارجية، وبما يفضي الى حصوله على المشروعية ثانيا، والتي تفيد الصفة القانونية له طبقا للدستور العراقي والقوانين العراقية النافذة، والقوانين الدولية والمجتمع الدولي، كما يجب ان يضم المنتظم السياسي العراقي ليتمتع بارادة قوية نسبة كبيرة من قادة الرأي.

المطلب الثالث: المقومات الموضوعية

وتشمل مقوم توافر الحافز الخارجي سواء اكان ذلك الحافز اقليما او دوليا اولا، والهيكلية الهرمية للنظام الدولي والاقليمي المؤاتية لدور العراق الاقليمي ثانيا.

اولا: مقوم الحوافز الدولية والاقليمية المؤاتية لدور العراق الاقليمي

لاشك انه لايمكن اهمال مسألة على جانب كبير من الاهمية على الدور الاقليمي العراقي، والمتمثلة باتفاقية الاطار الاستراتيجية العراقية-الامريكية المبرمة عام 2008، اذ ان هذا التحالف يعد احد اهم التحالفات التي اقامتها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي، اذ ان بامكان هذه الاتفاقية المساهمة وبشكل فاعل في دعم الدور الاقليمي والدولي العراقي، لاسيما وان دول الجوار العربي وبالذات الخليجية منها

وطنية... الخ للمزيد ينظر فراس كوركيس ، الخيار الديمقراطي، المصدر السابق، ص75؛ وعبد الجبار الشبوط، برنامج حكومة الوحدة الوطنية، جريدة الصباح العراقية، العدد849، 21 ايار 2006.

(1) صباح ياسين، تفكيك البنى الحزبية في اطار المشروع الامريكي، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد300، 2004، ص17.

(2) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، احمد يوسف واخرون، محررا، في احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، الطبعة الاولى، ص637 ومابعدها.

(3) المصدر نفسه.

والجمهورية الاسلامية الايرانية، ماتزال تتحفظ على الدول الاقليمي العراقي، بسبب تداعيات المشاكل الاقليمية والتاريخية التي عانت منها هذه الدول مع العراق في مراحل تاريخية سابقة.

وعلى الرغم من ان البعض يرى ان هذه الاتفاقية ستعزز وستدعم جهود الحكومة العراقية وعبر حماية النظام الديمقراطي في العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وتحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك ماهو منصوص عليه في مذكرة التفاهم العراقية-الامريكية بتاريخ السادس والعشرين من اب 2007، وتعزيز موقف العراق الاقليمي والدولي وازاء المنظمات والقوى الاقليمية والدولية، على النحو الذي يعزز الامن والاستقرار والازدهار الاقليمي، وتعزيز المبادلات الثقافية والتعليمية والعلمية بين العراق والولايات المتحدة على الصعيد السياسي[1].

وضمن هذا السياق اوردت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الامريكية (Since Christian Monitor) نقلا عن صحيفة شيكاغو تريبيون الامريكية (Chicago Tribune) بان المهندسين الامريكيين منهمكون في بناء وتشييد (14) قاعدة عسكرية امريكية دائمة الوجود في العراق، مما يفيد بأن هذه القواعد سوف يتم نساؤها بناء على طلب من الحكومة العراقية، شريطة ان يقوم العراق بتوفير المال اللازم لتغطية نفقات اقامة هذه القواعد، ومن عائدات بيع النفط العراقي[2]،ومن جانب اخر فان هذه القواعد ستكون نقطة ارتكاز لانطلاق العمليات العسكرية والاستخباراتية الامريكية المحتلة ضد سوريا وايران على المدى القريب وضد العربية السعودية على المدى المتوسط، لاسيما وان الولايات المتحدة لم تحدد زمنا معينا لاجلها[3].

ومن جانب اخر فان هذه الاتفاقية ستوقف الاختصاص المكاني لسريان القانون العراقي داخل العراق، وبالاخص داخل القواعد الامريكية، الامر الذي يجعل الحكومة العراقية حكومة ناقصة السيادة، طالما ان مفهوم السيادة يتحدد بمدى قدرة حكومة البلاد على تطبيق القانون على الجميع داخل البلاد[4]، واهم من هذا وذاك فان هذه الاتفاقية ستعمل على ادخال العراق في علاقات غير متكافئة مع الولايات المتحدة، بحيث تقيم الولايات المتحدة القواعد العسكرية، وتقوم بشن العمليات العسكرية والاستخباراتية انطلاقا من العراق، الذي سيكون عليه بالمقابل القيام بتوفير التمويل اللازم لذلك، كما ان هذه الاتفاقية ستتفرع عنها جملة اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ستعطي الولايات المتحدة امتيازات وحقوق مفرطة في توظيف واستثمار كافة قدرات الكيان/ الجيو سياسي الذي يحمل اسم العراق، وبما يجعل العراق قاعدة اقليمية متقدمة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط[5]، وبما يضمن تحقيق المصالح الامريكية خصوصا والغربية عموما وعلى حساب المصالح العراقية.

وخلاصة القول ان العراق في ظل المتغيرات الجديدة بعد عام 2003 لايمتكل ذاتية اذا ما اراد ان يكون فاعلا سياسيا مستقلا، ليصبح اهم حافز خارجي يدعم دور العراق الاقليمي هو علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة وبوصفها القوة العظمى والوحيدة في العالم التي تمتلك كل معالم ومؤشرات القوى العظمى[6]، ومن خلال استثمار معطيات الاتفاقية العراقية-الامريكية، وقدرت الولايات المتحدة على صياغة وتشكيل العلاقات الدولية وفقا لنفوذها في اقاليم العالم المختلفة، للحفاظ على امن واستقرار العراق والمنطقة ككل، وبما يسهل على العراق تنشيط تفاعلاته الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وبدون الانسياق الاعمى وراء الاستراتيجية الامريكية، بل عليه استثمار الفرص المتاحة، وبدون اثارة اي من ايران او الدول العربية التي تتحفظ على المشروع الامريكي في المنطقة ليضمن مصالح شعبه اولا واخيرا، وان مايدعم هذا الرأي ان الولايات المتحدة بدأت تضعف عن اداء مهامها العالمية لوحدها لوجود عجز في اقتصادها[7]، مما يفرض عليها الاستعانة بحلفائها العالميين، ووكلائها الاقليمين ، ليكون العراق اهم هؤلاء الحلفاء الاقليميين للولايات المتحدة لكن باشتراطات محددة تتمثل بضرورة اخراج العراق من البند السابع، مع التأكيد على ضرورة تضمين الاتفاقية نص يؤكد ترصين الاداء السياسي

---

(1) جاسم يونس الحريري مصدر سبق ذكره، ص283.
(2) علي ابو الخير، العراق في مواجهة الاحتلال، المصدر السابق، ص35.
(3) المصدر نفسه، ص36.
(4) المصدر نفسه، ص37.
(5) علي ابو الخير، العراق في مواجهة الاحتلال، المصدر السابق، ص34.
(6) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد, المصدر السابق, ص154.
(7) االمصدر نفسه، ص156.

العراقي استنادا على اسس وقواعد وطنية وذات استراتيجية تتسم بالاستقلالية، وفقا لميثاق الامم المتحدة اولا، وعدم التدخل في علاقات العراق بدول جواره الاقليمي والدولي، طبقا لمبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة ثانيا[1]، مع التأكيد على ضرورة بناء قوات عراقية وطنية ذات مؤهلات عسكرية متفوقة وبعيدا عن تدخل الولايات المتحدة، وان تكون القرارات العسرية التي يتخذها العراق باستقلالية كاملة، وهو الذي يحدد دفاعه وتحريك قواته طبقا لمصلحة البلد، مع التأكيد على التزام الولايات المتحدة على سحب قواتها وتحديد اماكن تواجدها وضوابط تحريك تلك القوات ثالثا، فضلا عن التأكيد على ضمان استقلال العراق اقتصاديا وتنمويا للحفاظ على ثرواته الطبيعية، وتوفير المساعدات العلمية للعراق واعادة الاستثمار والاعمار واعانة العراق على استرداد امواله من الخارج رابعا، علاوة على العملية السياسية العراقية، والزام الولايات المتحدة بدعمها والالتزام بحماية امن الاراضي العراقية من الاعتداءات الاجنبية بموجب اتفاقية او ملحق لهذه الاتفاقية توضح المعايير والقواعد القانونية في هذا المجال خامسا[2].

ثانيا: مقوم هيكلية النظام الدولي والاقليمي المؤاتية لدور العراق الاقليمي

تؤكد العديد من الدراسات المستقبلية ان النظام الحالي مازال يمر في مرحلة انتقالية ، وان ماجرى الحديث عنه غداة انتهاء حرب الخليج الثانية كان بمثابة شعار امريكي يفتقر الى مضامين واضحة المعالم[3]، وبما دفع البعض البعض الى الاعتقاد بان المرحلة اللاحقة للحرب الباردة هي مرحلة انتقالية ستفضي الى احداث تغييرات جوهرية في قمة النظام الدولي، وبما قد يؤسس هيكلا للقوى الدولية متعددة الاقطاب[4]، حيث تتسم بالتنوع والخبرة الطويلة في الصراعات الدولية[5]، كما ظهرت بوصفها قوة اقتصادية متميزة تؤهلها للتقدم والمنافسة العالمية[6]، العالمية[6]، في الوقت الذي تظهر الصين الشعبية بوصفها قوة عظمى من حيث قدراتها الاقتصادية والعسكرية، كما لم تزل روسيا تمثل قوة كبرى وثاني قوة نووية في العالم ولم يحسم موقعها بعد في النظام العالمي، فضلا عن ماتقدم فقد شهد النظام الدولي تصاعد دور الاطراف غير الدولية فيه مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمؤسسات عابرة القومية مثل صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية متعددة القوميات.

وعليه يمكن القول ان القطبية الاحادية التي تسود العالم اليوم في طريقها الى الزوال لتظهر قطبية ثلاثية او متعددة بغض النظر عن الوقت الذي تستغرقه، اذ ان فرصة الهيمنة الامريكية العالمية سترتب كلف باهضة يتعذر على الولايات المتحدة تحمل وزرها وحدها[7]، وعند اتضاح عدم توازن الموارد الامريكية والاوضاع الدولية من من جهة والغاية من بسط الهيمنة الدولية من جهة اخرى، فان البديل اللاحق قد يتمثل في اقامة ضرب من المشاركة عند قمة الهرم الدولي بين الولايات المتحدة والاقطاب الدولية الاخرى، على الرغم من ان هذه المشاركة ايضا تحمل معطلاتها الاقتصادية والسياسية والامنية[8]، الامر الذي يدفع نحو اعادة ترتيب اليات بناء

---

(1) علي ابو الخير، العراق في مواجهة الاحتلال، المصدر السابق، ص71-72.
(2) المصدر نفسه، ص73.
(3) ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي، في محمد الابرش واخرون محررا، العرب وتحديات النظام العالمي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، الطبعة الاولى، ص157.
(4) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1995، ص83.
(5) ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، ليبيا، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1997، ص274.
(6) منعم العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، المصدر السابق، ص10.
(7) بدليل دعوة الولايات المتحدة لحلفائها الد وليين في الاشتراك بالحرب الاخيرة على العراق، وتأكيدها على الحلف الدولي لمحاربة الارهاب.
(8) كاظم هاشم نعمة، عالم احادي القطبية ام متعدد الاقطاب، بغداد، مجلة افاق عربية، السنة الثامنة عشر، العدد العدد الثاني عشر، 1993، ص42.

نفوذها وعناصر قوتها في وقت بدأ يشهد تقدم الاعتبارات الاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية على حساب القدرات الاستراتيجية والسياسية في بلورة القوة القطبية[1].

الاستنتاجات والتوصيات

ان ماسيؤول الوضع اليه في العراق عموما لن يحدد نمط الحكم الذي سيسود او حتى مستقبله كدولة، بل سيصوغ شكل المنطقة برمتها ويترك اثرا فاعلا لا على التوازنات الاقليمية السائدة فحسب ولكنه سيمثل نقطة ومفصلا محوريا حاسما في تحول منحنى وتراتيبية القوى في النظام السياسي الدولي برمته.

ولما كان على كل دولة ان تكيف امكاناتها وقدراتها لكي توظفها توظيفا استراتيجيا يتكيف ويتأقلم ويتواءم ويطاوع البيئة الدولية والاقليمية المتجددة باستمرار لخدمة مصالحها القومية وتحقيقا لاهدافها الاستراتيجية العليا، وانسجاما مع طبيعة المتغيرات الموجودة في البيئة الدولية والاقليمية المحيطة بها، ليكون دورها الاستراتيجي سواء اكان اقليميا ام دوليا مكافئا للموقف الاقليمي او الدولي، فان على العراق انطلاقا من هذه المعطيات استثمار وتوظيف مقومات القوة والقدرة التي يمتلكها وبشكل متجدد ومتطور واستراتيجي لمتابعة اهداف سياسته الخارجية، وبما يضمن له دورا اقليميا واعدا، بوصفه العنصر الاهم لاستقرار وتوازن منطقة الشرق الاوسط، بدلا من ان يكون مصدر تهديد لها، ومن خلال مايأتي:

اولا: اقامة علاقات مع دول جواره، ببعديها الاسلامي والعربي على اساس من التوازن بين مقتضيات المصلحة الاقليمية والدولية،فيما يتعلق بعلاقاته السياسية والاقتصادية والامنية ، لضمان مصالحه المتبادلة والمشتركة مع دول جواره، مع التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ثانيا:بناء شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصعد الاقتصادية والامنية والسياسية والعلمية والاجتماعية، وعلى اساس تعزيز التعاون المتبادل مع دول جواره العربية والاسلامية، لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمان امن العراق واستقراره بضمان امن واستقرار الشرق الاوسط ودوله بالضرورة.

ثالثا: تطوير العلاقات العراقية-الامريكية، لاسيما السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وبما يخدم المصالح العراقية، بوصف الولايات المتحدة الدولة التي تدير شؤون النظام الدولي الحالي وعلاقاته الدولية والاقليمية المختلفة، دون جعل العراق منطلقا للعمليات العسكرية والاستخباراتية الامريكية المحتملة ضد دول جوار العراق الاقليمية العربية والاسلامية، وبما يثير تحفظها وقلقها من العلاقات العراقية-الامريكية المتطورة وحقيقة النوايا والقواعد الامريكية في العراق، وان بعض هذه الدول يقود مشروع الممانعة ضد الوجود والمشاريع الامريكية، التي تهدد امنها القومي ومستقبل نظمها السياسية بالضرورة، واهمها العربية السعودية والجمهورية السورية والجمهورية الاسلامية الايرانية.

رابعا: الانفتاح مع كل القوى الدولية، بغض النظر عن اختلاف رؤاها وتصوراتها الايديولوجية، وبما يرفد عملية بناء الدولة العراقية الحديثة بوتائر دعم متواصلة في الميادين السياسية والتجارية والاستثمارية والامنية، للخروج من العزلة الدولية التي عاشها العراق منذ عام 1990.

خامسا: انهاء كل مظاهر الخلاف مع دول الجوار الاقليمي، لاسيما مايتعلق منها بقضايا ترسيم الحدود، وتقاسم المياه بين الدول المتشاطئة على مصادر المياه المشتركة بين العراق ودول جواره، ومعالجة قضية الديون العراقية بشكل نهائي وحاسم.

سادسا: اللجوء الى الحوار الدبلوماسي البناء والركون الى اسلوب التفاوض طويل الامد بدلا من التصعيد السياسي والاعلامي حول العديد من القضايا الخلافية، يبدو اهمها في الوقت الحاضر قضايا التعويضات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق للكويت وازمة المياه مع تركيا وايران، واتهام دول الجوار بالمساعدة على تدفق المسلحين، وكان اخرها اتهام سوريا بالمساعدة في تفجيرات الاربعاء الدامي، وتدويل هذه القضية وبما لايخدم المصالح العراقية الاقليمية، ويهدد العلاقات العراقية-العربية بالضرورة.

---

[1] لستر ثرو، المتناطحون... المعركة الاقتصادية لقادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة محمد فريد، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1992، ص28.

سابعا:ابتعاد الاحزاب المتنفذة في الحكومة العراقية على التأكيد على مصالحها الفئوية والحزبية الضيقة وبما يرتب تشظي وانقسام الارادة السياسية العراقية، مما يعطي المبررات لدول الجوار بالتدخل بالشأن العراقي وبما يهدد بالمزيد من التناحر والانقسام داخل اروقة الحكومة العراقية.

ثامنا: التأكيد على اهمية الابتعاد عن اسلوب المحاصصة الطائفية او ماعرف بالديمقراطية التوافقية، وبما رتب لجوء الاطراف الحكومية العراقية الى سياسات التهميش والاقصاء والتناحر السياسي، الذي ادى بالضرورة الى استشراء حالات كبيرة من الفساد الاداري والمالي والسياسي في مؤسسات الدولة، حتى بات يشكل واقعة سياسية واجتماعية خطيرة تلقي بثقلها على العملية السياسية لتهدد بالضرورة نجاح العملية الديمقراطية في العراق.

تاسعا:المسارعة في اعمار البنى التحتية العراقية وتوفير الخدمات للمواطن العراقي، وبدون استثناء او تفرقة بسبب العرق او الطائفة او الحزب وبدون تاخير، لاسيما وان العراق مقبل على بناء دولة حديثة تقوم على اساس التعددية الحزبية والتداول السلمي.

عاشرا: الاهتمام بتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية،وتفعيل دور المرأة العراقية، وبما يؤدي الى ترصين المجتمع العراقي على مستوى عالي من الرقي والوعي السياسي مما يؤدي الى انتخاب منظومة سياسية على مستوى عالي من الحس الوطني والمسؤولية والكفاءة والارتقاء بالاداء السياسي الى مستوى الطموح.

المصادر

(1) ابراهيم ابو خزام , العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين , ليبيا , طرابلس مكتبة طرابلس العلمية والعالمية , 1997 .

(2) ابو القاسم قاسم زاده دولية خاتمي , مستقبل العلاقات الايرانية – العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد 257 , تموز 2000 .

(3) احسان محمد الحسن , موسوعة علم الاجتماع , بيروت , الدار العربية للموضوعات , 1999 , الطبعة الاولى .

(4) احمد عبدالرزاق شكارة , الفكر الاستراتيجي الامريكي والشرق الاوسط في النظام الامريكي , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد 170 , ابريل 1993 .

(5)اسراءعلاء الدين نوري,العلاقات العراقية-السعودية,بين الصراع و التعاون ,بغداد,جامعة النهرين,مركز دراسات القانون والسياسة,مجله شوؤن العراقية,العدد الثالث,تشرين الثاني,2007.

(6)بتول خليل الموسوي,التعدديه الحزبيه وافاقها المستقليه,مركز بحوث الوطن العربي,مجله العرب والمستقبل,العددالحادي عشر,السنه الثالثة ,2005.

(7)بلقيس محمد جواد وغسان حسين سالم , الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد , دراسة ميدانية , بغداد , المركز العراقي للدراسات والبحوث المستقبلية , مجلة حوار الفكر , المجلد الثامن , السنة الرابعة , كانون الاول 2008 .

(8) بييريلو , بغداد – طهران , لعبة الاثنين الكبار , ترجمة سوسن حسين , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد 85 , 1986 .

(9)حامد بديع , العراق ولعبة الامم , حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الاعوام القادمة , محررا في رياض عزيز هادي , في منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية , بغداد , الجمعية العراقية للعلوم السياسية , مطبعة سعيد , 1987 .

(10) حسنين توفيق ابراهيم , ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1998 , الطبعة الثانية .

(11) حسنين توفيق ابراهيم , مصر في النظام الاقليمي بعد قمة عمان , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد 122 , 1989 .

(12) حميد فاضل حسن , الهوية العراقية وبناء الدولة , بناء الدولة العراقية الممكنات والمحددات , بغداد جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , مجلة العلوم السياسية , العدد 34 , حزيران 2007 .
(13) جاسم يونس الحريري,الوحده الوطنية,احمد يوسف واخرون,محررا,في احتلال العراق وتداعياتها قليمياوعربياودوليا,بيروت ,مركز دراسات الوحده العربيه,2002.
(14) زايد عبدالله مصباح , السياسة الخارجية , طرابلس , 1994 .
(15) زهير الجزائري : المستبد : صناعة قائد , صناعة شعب , بغداد , بيروت , معهد الدراسات الاستراتيجية , 2006 .
(16) سعد حقي توفيق , مبادئ العلاقات الدولية , دار وائل للنشر والطباعة , 2000 .
(17) سليم مطر , جدل الهويات , بيروت , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , مؤسسة فرهنكي سماء , الطبعة الاولى , 2003.
(18) سيف الدين الحديثي القطاع الخاص,مستقبل الاقتصادالعراقي في همام الشماع واخرون,محررا في رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي,بغداد ,مركز العراق للدراسات ,العدد الثالث ,سنوبر للطباعه والنشر,2007.
(19) صادق اسود , علم الاجتماع السياسي ... اسسه وابعاده , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة بغداد , 1990 .
(20) صباح ياسين , تفكيك البنى الحزبية في اطار المشروع الامريكي , بيروت , مجلة المستقبل العربي , العدد 300 , 2004 .
(21) عبدالجبار احمد عبدالله , واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي في العراق , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , مجلة العلوم السياسية , العدد التاسع والعشرين , تشرين الاول 2004 .
(22) عبدالحسين شعبان , الدستور والمجتمع المدني , اوراق عراقية , مركز الفجر للدراسات والبحوث , العدد الاول , 2005 .
(23) عبدالقادر محمد فهمي , النظام الساسي الدولي , دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة , بغداد , دار الشؤون الثقافية , 1995 .
(24) عبدالمنعم بديع , الارض والماء في الوطن العربي , الاسكندرية , منشأة المعارف , 1999 .
(25) عصام الجلبي , صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق , محررا عصام الجلبي واخرون , في مستقبل العراق , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية .
(26) غيث سفاح متعب , الدور الصيني في اسيا , دراسة الواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , اطروحة دكتوراه غير منشورة , 1999 .
(27) فاضل الربيعي , نتائج وتداعيات الاحتلال في العراق , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد 303 , السنة 27 , 2004 .
(28) فالح عبدالجبار , عراق ما بعد الحرب , سياق من اجل الاستقرار واعادة البناء والشرعية , الولايات المتحدة الامريكية , معهد السلام الامريكي , تقرير خاص رقم 120 , مايو / ايار 2004 .
(29) فراس كوركيس عزيز , الخيار الديمقراطي في العراق , ما بين الرؤية الامريكية والرؤية الوطنية , بغداد , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , رسالة ماجستير غير منشورة .
(30) كاظم هاشم نعمة , عالم احادي القطبية ام متعدد الاقطاب , بغداد , مجلة افاق عربية , السمة الثامنة عشر , العدد الثاني عشر 1993 .
(31) لستر ترو , المتناطحون , المعركة الاقتصادية القادمة بين اوربا وامريكا , ترجمة محمد فريد , الامارات , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 1992 .
(32)
(33) محمد السعيد ادريس , تحليل النظم الاقليمية , دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية , القاهرة , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , 2001 .
(34) محمد السيد سليم , تحليل السياسة الخارجية , القاهرة , مكتبة النهضة المصرية , الطبعة الاولى , 1998 .

(35) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي , النظام السياسي العراقي ما بعد 2003 , الطبيعية , التوجهات , التحديات , بغداد , كلية العلوم السياسية , رسالة ماجستير غير منشورة , 2008 .
(36) منعم ضاحي العمار , ايران وقابلية التكون من جديد , بغداد , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , سلسلة دراسات استراتيجية , العدد 17 , 2001 .
(37) منعم ضاحي العمار , نمو اهم متعدد الاقطاب , بغداد , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , دراسة استراتيجية , 2001 , العدد 16 .
(38) منعم خميس مخلف,الشكلالمستقبل للنظام السياسة في العراق ,بغداد,مركز المستقبل للدراسات والبحوث,مجلة المستقبل ,العددالاول ,2005 .
(39) ميشال البير , تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد , الرأسمالية تناطح الرأسمالية , تعريب بديع يوسف وجورج سعد , بيروت , دار الحمراء , 1996 .
(40) ناصيف حتي,التحولاتفي النظام العالمي والمناخ الجديد ونعكاساتهعلى النظام الاقليمي العربي في محمد الابرش واخرون محررا,العرب وتحديات النظام العالمي الجديد ,بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربيه,الطبعة الاولى ,1999.
(41) هادي حسن عليوي , الاحزاب السياسية في العراق , السرية والعلنية , بيروت , دار رياض الريس للكتب , 2001 , الطبعة الاولى .
(42) هاني الياس خضر الحديثي , العراق ومحيطه العربي , العراق كموازن اقليمي , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , مجلة مركز الدراسات الدولية , العدد 6 , 1999 .
(43) هاني الياس خضر الحديثي , سياسة باكستان الاقليمية 1971 – 1994 , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1989 .
(44) هاينزيولار , فن السلوك السياسي , ترجمة نخبة من الاساتذة الجامعيين , بيروت , دار الافاق الجديدة , 1965 .
(45) هناء عبدالغفار السامرائي , ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق , في همام الشماع واخرون , محررا , رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي , بغداد , مركز العراق للدراسات , سلسلة كتب مركز العراق للدراسات , العدد 3 , الطبعة الثالثة , الصنوبر للطباعة والنشر , 2007 .
(46) وليان بولك , لكي نفهم العراق , المسار الكامل للتاريخ العراقي قديما وحديثا منذ الاجتياح المغولي الى العهد العثماني حتى الانتداب البريطاني والاحتلال الامريكي , تقديم عبدالحي يحيى زلوم , بيروت , المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الاولى , 2006 .

مصادر شبكة المعلومات الدولية

(1) مؤيد الونداوي , العلاقات العراقية – العربية 1921 – 2003 شبكة المعلومات الدولية :

http : www.alirag news . / com / modules / flection / arbicle .php.articleid
(2) خضر عباس عطوان , العراق , رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية :

http : www.alirag news . / com / modules / flection / arbicle .php.articleid
(3) مؤيد الونداوي , العلاقات العراقية – العربية 1921 – 2003 شبكة المعلومات الدولية :

http : www.alirag news . / com / modules / flection / arbicle .php.articleid
(4) خالد المعيني , تداعيات احتلال العراق على دول الجوار , شبكة المعلومات الدولية :

http : www.aljazeera.net/ nrl exeres / 158909af-90199507 .
(5) شبكة المعلومات الدولية : www.Bbearabic.com

(6) شبكة المعلومات الدولية : www.Bbearabic.com.us17/6/2009

(7) شبكة المعلومات الدولية : www.Bbearabic.com

(8) شبكة المعلومات الدولية www.Bbearabic.com

(9) جيفري وايت , الجيش العراقي الجديد , المشاكل والتوقعات , عهد الشرف العزي للدراسات الحضارية والاستراتيجية . شبكة المعلومات الدولية : www.Alosharg.alaraby.com

(10) حنا بطاطو , العراق , الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية , ترجمة عفيف الرزاز , بيروت , مؤسسة الابحاث العربية , الكتاب الاول 1990 .

المصادر الاجنبية

(1)New wasters dictionary and the crusr . u.s.a . lexicon puplications.1993
(2)F.charles.herman and others : new direction and the . stady of foreign policy , allen , un min , zem zeulad 1987
(3)Iran – Iraq relations after saddam , the Washington euarterly , autumn , 2003